السياسة الاقتصادية في ايران (1979- 1982)

أ . د . نعيم جاسم محمد الباحثة : هاجر خضر محمد
كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة بابل
Drnaeem271@gmail.com

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الإيراني ، تطورات ، 1979-1980

Keywords: Iranian economy, developments, 1979-1980

المختصر

شهد الاقتصاد الإيراني تراجعا وتدهورا كبيرا بعد تغير النظام السياسي في البلاد عقب حدوث الثورة الإيرانية عام 1979 ، وماتلا الثورة من تطورات داخلية انعكست بشكل مباشر على طبيعة الاقتصاد الإيراني الذي اثر سلبا على اغلب الشرائح الاجتماعية في البلاد ، اذ استمر التدهور والتراجع في الاقتصاد الإيراني خلال عامي 1979-1980، وبحثنا هذا سلط الضوء على طبيعة الاقتصاد الإيراني في تلك المرحلة المهمة من تاريخ ايران المعاصر .

Abstract

The Iranian economy witnessed a significant decline and deterioration after the change of the political system in the country following the occurrence of the Iranian revolution in 1979, and the revolution was followed by internal developments that directly reflected on the nature of the Iranian economy, which negatively affected most social segments in the country, as the decline and decline in the Iranian economy continued during the two years 1979-1980, and our research sheds light on the nature of the Iranian economy at that important stage in Iran's contemporary history.

المقدمة

تكمن اهمية دراسة "الاوضاع الاقتصادية في ايران (1979-1980) "في معالجتها لمرحلة كانت من ادق واخطر المراحل التي مر بها الاقتصاد الإيراني ، اذ تزامن مع قيام الثورة الإيرانية عام 1979 واستمر التدهور في الاقتصاد الإيراني طوال العام المذكور وكذلك عام 1980، مما اثر على اغلب الشرائح الاجتماعية في البلاد .

ومن اجل تسليط الضوء على الأوضاع الاقتصادية في ايران خلال المدة 1979- 1980 سيتم التعرف على طبيعة الاقتصاد الإيراني في ظل تلك الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد ، اذ شهدت ايران من ظروفا سياسية غير مسبوقة تزامنت مع التدهور في الوضع السياسي خلال مدة تشكيل الحكومة الانتقالية التي الّفها مهدي بازركان منذ شهر شباط 1979 ، واستمر تدهور الوضع السياسي حتى بعد استقالة تلك الحكومة في تشرين الثاني من العام نفسه على اثر اقتحام السفارة الامريكية في طهران ، وادى ذلك الى تراجع في الاقتصاد الايراني ، وعانت الطبقات الاجتماعية الفقيرة كثيرا خلال تلك المدة .

يتألف البحث من سبع محاور رئيسة ، تضمن المحور الأول المبادئ الاقتصادية التي جاءت بها الثورة الاسلامية 1979 ، اما المحور الثاني فقد تحدث عن الخلافات السياسية حول التوجه الاقتصادي في ايران ، وأشار المحور الثالث الى سيطرة الدولة على الاقتصاد بينما اكد المحور الرابع على القطاع الزراعي وسياسة الاكتفاء الذاتي ، وركز المحور الخامس على دور الحكومة في القطاع الصناعي ، فيما سلط المحور السادس الضوء على القطاع التجاري وسياسة الحماية التجارية ، واختتم المحور السابع طبيعة الاقتصاد الإيراني ابان تلك المدة في الحديث عن المشاكل التي واجهت الاقتصاد الإيراني .

اعتمد البحث على مصادر مختلفة ومنوعة منها الكتب الفارسية والعربية فضلا عن الرسائل والاطاريح الجامعية العراقية والدوريات .

اولا : المبادئ الاقتصادية التي جاءت بها الثورة الاسلامية 1979

جاءت الثورة الإسلامية التي قادها اية الله الخميني[i] معلنة انتهاء العهد الملكي البهلوي في ايران بمبادئ اقتصادية اسلامية تجسدت في مواد دستور عام 1979 والتي تقوم على اساس العدالة الاقتصادية التي تحقق المساواة النسبية في التمتع بالفرص الاقتصادية[ii] والاستقلال الاقتصادي بالاعتماد على الموارد الذاتية دون الاعتماد على الغرب[iii] او التعاون معهم ومقاومتهم ورفض قيمهم وافكارهم التي تمثل انخراطا في العولمة الاقتصادية – بحسب وجهة نظر قادة الثورة الإيرانية – لأنهم اعتقدوا انها تهدد استقلال ايران في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية[iv] وجسدت المقولة المشهورة التي طرحها الخميني في احدى خطاباته الاساس الذي بني عليه النظام الإيراني قائلا : "**علينا ان نكون حذرين , ونحلل ما يفعله اعداؤنا , دعونا نرى ما يهتمون به كثيرا ومن خلال ذلك علينا ان نفهم ان ما يصرون عليه هو ما لن يكون في مصلحة المسلمين والانسانية ونحن بحاجة لمعرفة ما يريدون من اقوالهم وافعالهم , وما يتعين علينا القيام به هو اي كان المسار الذي يختارونه , علينا ان نختار المسار المعاكس له** "[v] .

كما دعا اية الله الخميني الى الارتكاز على الشريعة الاسلامية في تعاملاتهم الاقتصادية " فلن ينتج الايرانيين سلعا او خدمات محرمة كلحم الخنزير والخمر ولن يمارسوا النشاطات المتعلقة بالميسر والمضاربة والاحتكار والربا في السوق ، فاذا لم يفعلوا ذلك يحق لهم ان يتلقوا تعويضا عادلا عن كل نشاط مالي او صناعي او خدماتي فيمارس كل شخص نشاطه بحرية في السوق اذا التزم بالتعاليم الاسلامية[vi], واكد على الطبيعة الثقافية للثورة الايرانية في مبادئ دستور عام 1979 والهدف منها هو محاربة الاستعمار الثقافي والسياسي والاقتصادي والقضاء على الاثار الاخلاقية للفساد الرأسمالي , وانكر قضية الفساد السياسي والاقتصادي للمجتمع الطبقي والذي خلف الفقر والجهل ، لذلك وجب محاربته من قبل شرائح المجتمع والحكومة عن طريق رفض النظام الرأسمالي واضفاء الطابع الحكومي على الاقتصاد بتأميم جميع الصناعات الثقيلة والاساسية , كان لأفكار بعض رجال الدين الشيعة دورا مهما في تكوين الرؤية الاقتصادية للخميني قبل الثورة منها افكار رجل الدين والمفكر محمد باقر الصدر[vii] ، الذي دعا في كتابه "اقتصادنا" الى هيمنة الدولة على النظام الاقتصادي دون الاعتماد على الغرب الذي يهدد الثقافة الإسلامية ومن هذا المنطلق وضع الخميني مرتكزات اساسية لعملية التنمية الاقتصادية ، منها تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق التحرر السياسي الذي هو مدخل مهم لعملية التنمية قائلا : "**أني على يقين من ان كبار الشخصيات النظام والمسؤولين المحترمين , وكذلك جماهير بلدنا الوفية هم جميعا لن يرضوا ابدا كما كانوا من قبل بأن يكون ثمن تحقيق هدف الاعمار والبناء تبعية ايران وارتباطها بعجلة الشرق والغرب** "[viii]اي انه لا يمكن تحقيق التقدم والقضاء على التخلف في ظل التبعية , وتقوية المنظومة الدفاعية والعسكرية للبلاد نظرا لعداء الدول الغربية للإسلام التي لا تسمح بوجود دولة اسلامية متقدمة اقتصاديا وعسكريا "[ix] **لا يتوهم احد اننا لم نعد بحاجة لتطوير صناعتنا العسكرية لبلدنا , ولم نعد بحاجة لتطوير الصناعات والوسائل المرتبطة بالقوى الدفاعية للبلد هي من الاهداف المبدئية والرئيسية لعملية الاعمار، والاهتمام بالجانب الزراعي كضرورة قصوى لتحقيق الاكتفاء الذاتي لأنه لا معنى للتنمية والبلاد تستورد موادها الغذائية من الخارج وهذا لا يعني ان تهمل بقية الجوانب الاقتصادية بل تحقق توازنا في عملية التنمية بين الجانبين الصناعي الزراعي**"[x].

كما اكدت عملية التنمية في نظر الخميني على الادارة العلمية للاقتصاد اي جعل التخطيط العلمي من الاولويات والاستفادة القصوى من ذوي الخبرات والاختصاص في مختلف المؤسسات من اجل تفادي العفوية في ممارسة النشاط الاقتصادي "**علينا ان نستفيد من ذوي الخبرة والاختصاص العلمي والفني فيما يتعلق بالأعمال الادارية والاحصائية والتنظيمية وعدم الاعتماد على الاقتصاد الاحادي عن طريق تنويع مصادر الدخل القومي ، لكي تتجاوز مسألة الاعتماد**

الكلي على ايرادات النفط كما ينبغي ان يقترن التخطيط بتشجيع المنتجات المحلية والتخطيط لتوسيع الصادرات كما وكيفا وانهاء الاعتماد على الصادرات النفطية "[xi], كما دعا الى ان تكون الدولة هي المحرك الاساسي للاقتصاد ، اذ تقع عليها مسؤولية جباية الضرائب الدينية (كالخمس والزكاة) وانفاقها على المشاريع الاجتماعية واغاثة المستضعفين وضمان توزيع عادل للدخل[xii].

ساهمت هذه الافكار في تشكيل اتجاه سياسي معاد لتوجهات الغرب الذي ساهم في تعزيز عزلة ايران اقتصاديا وسياسيا وثقافيا , فقد دعا هذا التيار الى تحجيم دخول رأس المال الاجنبي المستغل لثروات البلاد وتحقيق الاستقلال الاقتصادي ، مستندين في ذلك الى التجارب السلبية التي مرت بالبلاد مع الشركات الاجنبية ، بسبب احتكارها لثروات ايران وهذا ما دفع الشاه محمد رضا بهلوي الى انهاء سيطرة الشركات الاجنبية على استخراج وتسويق النفط في عام 1973[xiii].

هيمن هذا التيار السياسي المتشدد على الجمعية التأسيسية التي وضعت اول دستور للجمهورية الاسلامية في كانون الاول 1979 واضعفت تمثيل النخب المعتدلة في كتابة الدستور[xiv] فقد نصت بعض مواده منها المادة (82) و(42) على حظر تواجد الخبراء الاجانب في البلاد الا للضرورة القصوى للحيلولة دون وقوع الاقتصاد تحت السيطرة الاجنبية ، وضرورة التحرر من التبعية الاجنبية , كما نصت المادة (153) على حظر اي اتفاق او معاهدة ينجم عنها اي سيطرة اجنبية على الجوانب الاقتصادية او الثقافية او العسكرية[xv], ونصت المادة (54) و(55) من الدستور على اعطاء الحق للمجلس الوطني من اجل المصلحة العامة اعلان الملكية الخاصة للصناعات الوطنية والزراعة وحرية المصادرة[xvi],كما وسعت المادة (44) من دستور1979 دور الدولة في الاقتصاد ليشمل كل الصناعات الكبرى في ايران بمساعدة القطاع التعاوني والخاص وانشاء مؤسسات تعاونية ثورية شبه حكومية يطلق عليها (البونيادات) تعمل تحت اشراف المؤسسة الدينية والحرس الثوري[xvii] لتحقيق العدالة الاجتماعية وتلبية حاجات الفقراء من خلال ضخ الارباح داخل المجتمع بدلا من استغلال القطاع الخاص وسيطرة الاجانب على موارد البلاد[xviii], كما دعا الدستور الى تقسيم الاقتصاد القومي الى قطاع الدولة وقطاع التعاونيات وقطاع الخاص اذ شمل قطاع الدولة كل الصناعات الكبيرة التي تشمل (صناعات الام , التجارة الخارجية , المعان الرئيسية , المصارف , مؤسسات توليد الطاقة من ضمنها صناعة النفط , الطرق وسكك الحديد شبكات الري والسدود , الاذاعة والتلفزيون , التلغراف والبريد)[xix] بينما الزراعة والصناعات الخفيفة وتربية الحيوانات ومعظم الخدمات التي تكمل الانشطة الاقتصادية الحكومية والتعاونية تدخل ضمن القطاع الخاص اما القطاع التعاوني فقد شمل الشركات وتعاونيات الانتاج التوزيع التي يتم تشكيلها في المدينة والقرية وفق احكام الشريعة الاسلامية[xx]كما تعاملت المادة (81) من الدستور مع موضوع رأس المال الاجنبي اذ دعت الى حظر الامتيازات الاجنبية " منح امتيازات للاجانب من اجل تكوين الشركات او المؤسسات التي تتعامل في التجارة والصناعة والزراعة والمناجم والخدمات , امر محظور كليا " بينما في دستور(الشاه) السابق كان على البرلمان مراقبة عملية منح الامتيازات لكافة الاطراف المحلية والاجنبية[xxi]وبذلك وضعت ايران العراقيل امام المستثمر الاجنبي الراغب بالعمل في ايران فقد اشترطت وجود شركاء ايرانيين مع المستثمر تمثلت هذه الشراكة في الشركات التابعة للحرس الثوري في الخفاء مما اخاف المستثمرين الاجانب من التورط في عمليات مشبوهة تهدد الامن القومي وحظر ملكية المستثمر الاجنبي للعقار في ايران , والاحتكام لمحاكم محلية لا دولية في حال النزاع التجاري[xxii].

ثانيا: الخلافات السياسية حول التوجه الاقتصادي في ايران

ظهرت محاولات عدة للانفتاح على العالم الخارجي منذ بداية الثورة الإسلامية عام 1979 تمثلت بتوجهات رئيس الحكومة الانتقالية مهدي بازركان[xxiii] الليبرالية الذي ترأس الحكومة الانتقالية في4 شباط عام 1979 الذي كان منافس ايدلوجيا للمجلس الثوري فقد كان من ذوي التوجه القومي الليبرالي ومن المعارضين للشاه الذي حاول تطبيق توجهاته التي دعت الى الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي بالانفتاح مع العالم دون الحاجة الى العزلة[xxiv], جوبهت توجهات بازركان بالرفض لانها تتعارض مع المبادئ الاقتصادية التي جاء بها الخميني[xxv] مما ادى الى نشوب خلاف دستوري بينهما اذ أرسل بازركان وسبعة من

اعضاء حكومته التماسا الى الخميني لحل مجلس الخبراء الذي اسند اليه صياغة القانون الاساسي عام 1979 والذي يتمتع بصلاحيات واسعة فهو اعلى من صلاحيات رئيس الجمهورية وثاني سلطة بعد سلطة ولاية الفقيه فقد قام " بوضع مواد تنتهك سيادة الشعب ويعرض الامة لخطر تدخل الدين في السياسة ويعلي من شأن رجال الدين ليصبحوا طبقة حاكمة مما يضعف الدين حيث ان الاجيال المقبلة سوف تلقي بعبء كل النواقص على الاسلام"[xxvi] لكن لم يلقي بازركان اذن صاغية فسرعان ما قدم استقالته في 4 تشرين الثاني 1979 اثر قيام مجموعة من الطلبة الجامعيين من السائرين على خط الخميني بأقتحام السفارة الامريكية واحتجزوا موظفي السفارة معتقدين بأن وكالة للمخابرات المركزية الامريكية تستخدم السفارة كمقر رئيسي لها وتخطط لتكرار انقلاب امريكي يقضي على الثورة الاسلامية وقد رفض الطلاب اطلاق سراح الرهائن مما سبب ازمة دبلوماسية بين طهران وواشنطن استمرت لمدة (444) يوم مما احرج حكومة بازركان الذي قدم استقالته على اثر ذلك[xxvii]وترك وصفا دقيقا لوضع بلاده قائلا " ادوار صنع القرار كثيرة جدا في بلادنا لدرجة انها شلت الكثير من النشاط على كافة الاصعدة " وبذلك تجاوز المجلس الثوري التحديات الايدلوجية والاقتصادية للبلاد المتمثلة بسلطة الليبراليين في حكومة بازركان , وادى في النهاية المجلس الثوري الدور التكويني للفترة الانتقالية في اعادة تشكيل الدولة والمجتمع الايراني ودفع النتيجة لتفوق رجال الدين اذ ساعدت قراراته في صياغة الاطار الاقتصادي لما بعد الثورة والقضايا الاقتصادية التي وضعت في مركز الصدارة في الصراع على السلطة , فقد عمل المجلس على ايجاد منضمات شبه حكومية تتمتع بسلطة واسعة تتولى الادارة المركزية للقطاع العام التي سيتم ذكرها لاحقا[xxviii].

عين الخميني حكومة جديدة برئاسة مير حسين موسوي[xxix] الذي تولى منصب رئاسة الحكومة في تشرين الثاني عام 1979 الذي كان من مؤيديه في توجهاته الاقتصادية فقد حاول تطبيقها على ارض الواقع من خلال وضع خطط تنموية اقتصادية ، لكن نمو عدد السكان وانخفاض مستويات المعيشة في بداية الثمانينات من القرن العشرين عرقل هذا الامر على الرغم من اعلان رئيس الجمهورية أبو الحسن بني صدر[xxx] الذي تولى رئاسة اللجنة الاقتصادية لمجلس قيادة الثورة في عام 1979 ورئيسا للجمهورية تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي خلال اربع سنوات في المؤتمر الذي عقد في طهران للتنمية الزراعية عام 1979 , لكن لم تطبق بسبب قيام الحرب وحاجة ايران الى السلع الضرورية من الخارج مما ادى الى تراجع الخميني عن سياسته الاقتصادية بعض الشيء وسمح بالتعامل الخارجي لاستيراد السلع الضرورية ، ومنها زيادة الاستيراد من الخارج لمواجهة الظروف الاقتصادية[xxxi] ، وهكذا وقعت السياسة الاقتصادية الايرانية في تذبذب ما بين الانفتاح تارة والعزلة تارة اخرى[xxxii].

ثالثا: سيطرة الدولة على الاقتصاد

تعرض الاقتصاد الايراني الى ازمات عديدة تركت اثرا عميقا فيه منها الثورة الاسلامية 1979 وما رافقها من فوضى ادارية وازمة اقتصادية فقد صادر الفلاحون الذين لايمتلكون ارضا عقارات تجارية وزراعية كبيرة واستولى العمال على مئات المصانع وبدأ الموظفين ادارة مكاتب الشركات وتولى الشباب الثوري مسؤولية شرطة المدينة حتى العاطلين عن العمل هيمنوا على الشوارع من خلال تنظيم حركة المرور[xxxiii].

ادى هذا الوضع الى هجرة ما يقارب (6) ملايين ايراني كانوا يمثلون الخبراء والتكنوقراط والمثقفين الذين هربوا خارج البلاد لأسباب اقتصادية وسياسية[xxxiv]اذ تشير مصادر بريطانية ان ما يقارب (20) الفا ايرانيا اشتروا منازل في لندن او بالقرب منها وهروب رأس المال خلال فترة الثورة فقد قدر ب(30-40) مليار دولار[xxxv] ، مما خلق فراغا لم يستطع رجال الدين ملئوه بسهولة فترك الاقتصاد الايراني دون خبرات تديره[xxxvi], كما فرضت الولايات المتحدة الامريكية حصارا اقتصاديا على ايران نتيجة للسياسة الخارجية التي اتبعها الخميني في تصديره لمبادئ ثورته الاسلامية الى الخارج والتي تهدد المصالح الامريكية في منطقة الخليج العربي مما اثر على الفعاليات الاقتصادية فانتشرت المضاربات ونشاطات تجارية غير قانونية وتوسع السوق السوداء كما انخفضت اسعار النفط من 18 مليار دولار عام 1979 الى 11 مليار دولار عام 1980[xxxvii] ، كما ان غموض

السلطة والمنافسة بين الحكومة المؤقتة والمجلس الثوري كانت احد العوامل المؤثرة على الاقتصاد بعد الثورة فقد تراجعت مكانة منظمة الخطة والميزانية عن مكانتها التي كان من المفترض ان تحتفظ بدور مركزي في صياغة السياسة الاقتصادية نظرا لدور موظفيها في تنسيق اضرابات القطاع العام سيما قطاع النفط التي ساهمت في سقوط الشاه وبدلا من ذلك تبنى المجلس الثوري دور المهيمن على الاقتصاد[xxxviii].

كما شهد الاقتصاد الايراني حركة التأميم بعد عام 1979 التي انتهجتها الحكومة والتي شملت مختلف قطاعات الدولة الزراعة الصناعة والخدمات اذ اقر المجلس الثوري عدة قرارات لتوسيع ملكية الدولة والحد من ملكية القطاع الخاص منها قرار 11 اب 1979 الذي سيطرت فيه الدولة على 23 شركة خاصة , وقرار9 اذار 1980 الذي نص في المادة الاولى منه جعل الشركات الهندسية التعاقدية والاستشارية الكبيرة التي كان اصحابها علاقة وثيقة بالنظام الملكي تحت اشراف الحكومة مع قبول مبدا الملكية المشروعة المشروطة [xxxix], كما دعى القرار الى الغاء ترخيص المكاتب التمثيلية لشركات التأمين الاجنبية في ايران من قبل شركة التأمين المركزية الايرانية بأي طريقة تراها مناسبة , واستبدال الجمعيات العامة لمؤسسات التأمين بجمعية عامة مشتركة تتكون من وزير الشؤون الاقتصادية والمالية , ووزير التجارة ووزير الصحة والرفاهية ومستشار الوزير ورئيس منظمة البرامج والميزانية , ووزير العمل والشؤون الاجتماعية[xl], وانشاء منظمة الصناعية الوطنية الايرانية وابراز دور القطاع التعاوني في الاقتصاد[xli].

استطاعت الدولة بالقرارات المذكورة انفا السيطرة على (80%) من الاقتصاد من خلال الشركات المملوكة للدولة والتي تساهم ب70% من القيمة المضافة في القطاع الصناعي , اذ قدمت الحكومة الحماية القانونية لهذه الشركات وتمنحها قروضا مصرفية بأقل من اسعار السوق[xlii] كما فرضت نظام معقد من تراخيص الاستيراد والتعريفة الجمركية على الواردات المشابهة للمنتجات المحلية فضلا عن ان الموازنة العامة توفر اعتمادات مالية مستمرة لتغطية خسائرها من خلال تحكمها بالعائدات النفطية التي تدر ايرادات مالية ضخمة كما انها تسعى لضمان توزيع عادل للدخل القومي بتخصيص الموارد بين الاستهلاك والاستثمار الذي بدوره سيؤثر على توزيع الدخل وتوسيع خدمات الاجتماعية ومكافحة البطالة والنهوض بالصناعة الايرانية[xliii].

ومن الناحية الضريبية حافظت الحكومة على نظام ضرائب مدني لتمويل الدولة بدلا من اعادة توجيه الضرائب الدينية كالخمس والزكاة للاقتصاد لأنها تركت بيد رجال الدين انفسهم اذ اشار رئيس محكمة العليا الثورية اية الله اردبيلي " ان أولئك الذين لا يدفعون ضرائبهم الخمس ممتلكاتهم غير مشروعة ، لأن الممتلكات أو الثروة التي تتهرب من دفع الضرائب ليست ملكًا للمالك بل هي ملك للشعب والشهداء وسكان الريف التعساء" استمر هذا الامر طوال العقد الأول للجمهورية الإسلامية ، فقد ظلت شرعية الضرائب المدنية نقطة خلاف رئيسية بين الخميني وكبار رجال الدين وهذا يتناقض مع ما طرحه الخميني من حاجة الدولة الى بنية تحتية واسعة ترتكز على الضرائب الدينية[xliv] .

استحوذت الدولة على الاقتصاد من خلال كيانات شبه خاصة ذات طابع خيري او وقفي تسمى (البونيادات) والتي كان لها دورا تاريخيا في ملكية وادارة المؤسسات المؤممة اذ خضعت مباشرة لمرشد الاعلى للثورة ولا تخضع لميزانية الدولة , او اي نوع من الرقابة البرلمانية او المحاسبة العمومية[xlv] ومن ابرزها (بونياد او مؤسسة المستضعفين وذوي الاحتياجات الخاصة) التي تأسست في 5 اذار عام 1979 بموجب مرسوم من الخميني والتي حلت محل مؤسسة بهلوي اذ قامت المحاكم بمصادرة الممتلكات دون سند قانوني وتسليم الممتلكات المصادرة لمؤسسة المستضعفين[xlvi], وضيفتها تقديم المساعدة المالية والرعاية الطبية والترفيهية لفقراء ايران ، واستطاعت توظيف اكثر من (200) الف موظف وامتلكت (350) شركة شاركت في كثير من الانشطة الاقتصادية المختفة كالزراعة البناء ، الصناعات , التعدين النقل , التجارة، السياحة[xlvii].

كما ان هناك مؤسسات دينية تقليدية تسمى الاوقاف الخيرية في مشهد المقدسة تملئ خزينتها من اموال الضريح والوقف والخمس والاملاك الناتجة عن مواريث الناس المتراكمة ، فقد شكلت تلك الاموال رأسمال كبير يمكنها من الاستقلال بماليتها في بناء المدارس والمستشفيات الخيرية وغيرها ،الامر الذي زاد من نفوذها في المجتمع ، ومن الامثلة على تلك المؤسسات (استان

قدس رضوي) في مشهد والتي تدير الاموال التي يتم التبرع بها لمرقد الامام الرضا (عليه السلام) , ومؤسسة العناية بالجرحى (بنياد مستضعفان وجانبزان) التي تأسست من الاملاك والاموال التي كانت تعود الى الشاه واسرته ، ومؤسسة بهلوي اذ كانت هذه المؤسسة تتلقى اموالها من الدولة وتتمتع بأعفائها من الضرائب ولها نشاطات في كل القطاعات الاقتصادية ومرتبط بشكل مباشر بولاية الفقيه فهو الذي يعين رئيسها واعضائها , فقد كانت شبيه الى حد كبير مؤسسة بهلوي من حيث انها وسيلة لرقابة القطاعات الاساسية في الاقتصاد ومكافأة الموالين للنظام الملكي ومصدر تمويل للعائلة المالكة[xlviii].

والى جانب المؤسسات المذكورة هناك مؤسسات تابعة للحرس الثوري هيمنت على مفاصل الدولة اذ عمل الخميني على تمكين المجلس الثوري[xlix] وتوسيع نطاق سيطرته من خلال اضفاء الطابع الرسمي على اليات التعبئة الجماهيرية المنشأة حديثا بما في ذلك فيلق الحرس الثوري والمحاكم الثورية والحزب الثوري الاسلامي لترسيخ سلطته وتحقيق رؤيته لنظام اجتماعي اسلامي[l].

اسند الخميني الى فيلق الحرس الثوري مهمة تنفيذ بعض المشروعات ذات منافع الاقتصادية للناس لتحقيق قاعدة شعبية لهم تمكنه من الدخول في مجالات اقتصادية اخرى والتغلغل في مفاصل الحياة الاجتماعية للناس[li] ومن هذه المشاريع بناء السدود التي كانت تدار من قبل مقر خاتم الانبياء) الذي يهيئ التخصصات الهندسية والعلمية والتكنلوجية المتطورة من الخارج , كما اوكل اليها مهمة انشاء مشاريع توليد الكهرباء واحياء الاراضي الزراعية وبهذه الطريقة تمكن الحرس الثوري من السيطرة على اربع وزارات في الدولة مدرة للدخل منها وزارة النفط , وزارة الطاقة , وزارة الطرق والمواصلات , ووزارة الاتصالات[lii] ، عن طريق المؤسسات التابعة لها منها (مؤسسة كوثران) التي تختص بالكهربائيات والتكنلوجيا الحديثة ولها فروع كثيرة ومتنوعة في الانشطة الاقتصادية والتجارية ، سيما في مجال الواردات من المعدات الحساسة في الصناعات الاساسية في الاقتصاد الايراني[liii]، و(المؤسسة التعاونية للحرس الثوري) التي تمتلك حصصا في الشركات الضخمة اذ تصل نسبتها ما يقارب (45%) من اسهم مجموعة شركة بهمن و(25%) من اسهم شركة بتروكيمياويات كرمنشاه , ولهذه المؤسسة عدة شركات منها (شركة افق الصابرين للإنشاء والتعمير , مؤسسة انصار المالية والاعتبارية , ومؤسسة موج نصرجستر) ، وهناك مطارات وشركات طيران تابعة للحرس الثوري من اهمها (مطار بيام) و(مطار اية الله الخميني) وشركة طيران (هما) و(زاجروس) ، ومن خلال هذه الانشطة اضطلعت مؤسسة الحرس الثوري في الاقتصاد الايراني كمحرك اساسي ولم تكتف بذلك ، فقد تغللت في المجتمعات المحلية من خلال ممارسة شركاتها ادوارا اجتماعية الهدف منها اجراء امني ووقائي ضد الانتفاضات الشعبية وخلق صورة ايجابية للحرس الثوري من خلال مشاركتهم في اعمال التنمية الريفية ودعم البنى التحتية من طرق وبناء مدارس ومستشفيات لتوسيع قاعدتهم الشعبية , كما ان هناك مؤسسات تابعة للمرشد الاعلى للثورة الاسلامية مارست دور متنامي في الاقتصاد الايراني منها (مؤسسة الامام الخميني) التي تمتلك ما يقارب (45) مليار دولار من الاصول العقارية و(36) شركة في بورصة طهران منها شركة ايران للاتصالات بالشراكة مع الحرس الثوري[liv] وهكذا ادمجت هذه المؤسسات مع الوزارات او تطورت الى وكالات حكومية مستقلة لاسباب تتعلق بالكفاءة اللوجستية او الاقتتال السياسي او كليهما فمثلا ادرجت منظمة (بونياد عمر المهاجرين) في نهاية المطاف ضمن وزارة العمل وتبنت احدى المؤسسات الثقافية التابعة للحكومة منظمة (الدعاية الاسلامية) .

كما خلقت الحكومة توافق جيد مع تجار البازار لدورهم المتنامي في الاقتصاد الايراني ودفعهم الجانب الاكبر من الزكاة والصدقات التي تنمي ثروة رجال الدين فجعلت لهم مناصب في الغرف التجارية كمصدرين ومستوردين ، وقد عين رئيس الغرف التجارية الذي كان من البازار وزيرا للتجارة وعين العديد من الوزراء من رجال الدين والبازار وقد منحت لهم الحكومة امتيازات كثيرة منها الحصول على رخص الاستيراد بشرط توفير العملات الاجنبية المطلوبة , ولجذب تجار البازار الى جانب الحكومة اعلن الخميني ان رجال الدين يحترمون الملكية الخاصة وان الدستور يضمن للقطاع الخاص دورا خاصا في الاقتصاد[lv] .

رابعا: القطاع الزراعي وسياسة الاكتفاء الذاتي

تجلت السياسة الزراعية بعد الثورة الاسلامية 1979 في استصلاح الاراضي واصدار القوانين التي تنظم عملية الانتاج الزراعي وتوجيه السياسة الزراعية نحو الحاجات الاساسية للسكان وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية[lvi], ومراعاة الظروف الطبيعية والهياكل الزراعية التي تطورت في المراحل التاريخية السابقة والاهتمام بزراعة الحبوب والاستغناء عن استيراد المنتجات الغذائية , وتخصيص مبالغ مالية لدعم المؤسسات والوحدات الريفية واتباع سياسة دعم اسعار المحاصيل لتشجيع المزارعين[lvii], وتجنب التأثر بتقلبات اسعار النفط ودعم واسناد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن اطار التوجه الاسلامي ، عن طريق توفير القروض الزراعية بدون فائدة للفلاحين , والعدول عن سياسة المشاريع الزراعية الكبيرة وبذلك الغيت كافة معالم الرأسمالية الغربية في العهد البهلوي[lviii], واقيمت منشآت زراعية لها اساليب حديثة في الزراعة تديرها مؤسسة (استان قدس) في مشهد[lix] .

كما شجعت الحكومة الفلاحين على تشكيل اكثر من (10) الاف جمعية تعاونية زراعية وتحسين تسويق وتوزيع المنتجات الزراعية وشجعت على تطوير البناء في الريف ومد القرى بما تحتاجه من كهرباء ومياه نقية والصرف الصحي ، وبناء مدارس وسلع استهلاكية واطلقت حملة طموحة لمحو الامية ورفع وعي الفلاحين في الاساليب الزراعية وتقديم المساعدات المختلفة للفلاحين مثل القروض والمساعدات الفنية والارشادات الزراعية والحد من الهجرة من الريف الى المدينة واعتماد الوسائل التي تشجع على الهجرة المعاكسة من المدينة الى الريف ، وخصصت ما يقارب (5) مليارات تومان لتوفير قروض زراعية بدون فائدة للفلاحين في كافة المناطق ودعم المشاريع الزراعية ، اذ وزع المصرف التعاوني المركزي في كانون الثاني من عام 1980 نحو مليار ريال (79%) منها عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية والباقي وزع على الفلاحين بصورة مباشرة , كما خصص المصرف(4) مليارات ريال لصيانة وادامة قنوات الري واحيائها ولتشجيع الفلاحين على حفر الابار الجديدة وتعهدت الحكومة بتقديم مساعدات مالية تغطي 50% من تكاليف انشاء هذه الابار[lx].

من جانب اخر وضعت الحكومة الايرانية قانون الاصلاح الزراعي الصادر في 16 ايلول لسنة 1979 الذي قسم الاراضي الزراعية الى اربعة فئات , اراضي الثروات الطبيعية مثل الغابات والمراعي والاراضي المصادرة بصفة قانونية , واراضي كبار الملاك التي قسمت الى نوعين الاراضي القاحلة وغير المزروعة التي هيمنت عليها الحكومة وستتحكم بها حسب احتياجات المجتمع وقضية الاكتفاء الذاتي اذ تسلمها الى الفلاحين والمتطوعين المستحقين وبحسب ذلك عملت الحكومة على تأهيل (16) مليون هكتار من الاراضي البوار بأستثمارات كبيرة [lxi], والنوع الثاني الاراضي السكنية القابلة للزراعة المملوكة لكبار ملاك الاراضي الذين يعملون في الزراعة[lxii] اذ يتم منحهم الارض الى الحد الذي يمتلكه اصحاب الحيازات الصغيرة اعتمادا على الظروف المناخية والاجتماعية المختلفة , وشكلت الحكومة لجان سبعة من ممثلين كل من وزارة الزراعة ووزارة الداخلية والعدل وممثل عن البناء وممثلين عن مجلس القرى كلفت هذه اللجان بمهمات عدة منها ادارة الاراضي الواردة في القانون المذكور وتقدير مستوى القروض والامكانيات الزراعية وتسوية الخلافات التي اثارها تطبيق القانون , وقد واجهت اللجان عدة صعوبات منها عدم تعاون المحاكم معها بشأن القرارات المتعلقة بالأراضي المتنازع عليها بسبب قيام الحكومة بحيازة الاراضي ونقلها للأخرين حسب المصالح مما خلق مشاكل كبيرة في الزراعة منها عدم وضوح حالة الملكية النهائية للعديد من الاراضي الزراعية وعدم وجود وثائق رسمية لها , نتيجة لهذا الوضع فقدت الاراضي الزراعية قدرتها على خلق قيمة ومورد في النظام الاقتصادي فعلى سبيل المثال لا يمكن استخدام الارض كضمان مالي للقروض المصرفية[lxiii].

وعلى الرغم من محاولات اية الله الخميني في اصدار قرارات لصالح الزراعة وتأكيده على ذلك في اكثر من مناسبة الا ان ذلك لم يكف للنهوض بالواقع الزراعي وذلك بسبب ظروف الحرب العراقية الايرانية وتوجه اغلب الاستثمارات والاموال لمواجهة الحرب , فادى ذلك بدوره في انخفاض القروض الزراعية التي قللت فرص اجراء اصلاحات كبيرة في وحدات الانتاج الزراعي

سيما في الاراضي القروية بسبب عدم قدرة اهالي القرى تنمية اراضيهم بشكل فردي اذ يحتاج اعمار الارض الى رأس مال والذي يصعب الحصول عليه من المصادر الحكومية بسبب شروطها القاسية المتمثلة في قصر فترة سدادها فمثلا يظهر تكوين توزيع ائتمان بنك (كيشافارزى) (87%) عام 1980 (367) الف من المقترضين يدخلون في النطاق المتوسط و(50%) من هذه القروض قصيرة الاجل يكون سدادها اقل من سنتين و(48%) متوسطة الاجل ويكون سدادها(2-10) سنوات و(2%) فقط طويلة الاجل سدادها (10- 15) سنة[lxiv] اضافة الى ظروف طبيعية ساهمت في تأخر الزراعة في ايران منها قلة مساحة الارض الصالحة للزراعة اذ ان ما يقارب(50) من الاراضي غير صالحة للزراعة وقلة سقوط الامطار في المناطق الوسطى التي تتركز فيها الاراضي الصالحة للزراعة بسبب وجود سلسلتين جبليتين هما ماندلبورز وزاغروس التي تمنع تسلل الغيوم المطيرة الى الاجزاء الوسطى اذ يبلغ متوسط هطول الامطار السنوي بحدود (250-200) ملم اضافة الى ظاهرة تعري التربة بسبب انجراف التربة اثر الفيضانات والرياح القوية[lxv].

خامسا : دور الحكومة في القطاع الصناعي

شهد هذا القطاع تحولا كبيرا بعد قيام الثورة الاسلامية عام 1979 فقد اقر المجلس الثوري قانون (حماية وتطوير الصناعة في ايران) في الاول من تموز عام 1979 والذي دعا في فقرته الاولى الى دعم الصناعات الوطنية[lxvi] وتحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال انتاج البضائع المحلية وتنمية الصادرات والابتعاد عن الرأسمالية التي تجعل البلاد مستهلكا ومعتمدا على الخارج[lxvii] , ومراعاة حقوق العمال , وتنويع الانتاج وعدم الاعتماد على النفط , وتوسيع مجال العمل والتوظيف والتخصص , وتشجيع الانشطة والمبادرات غير الحكومية في اقتصاد القطاع الخاص[lxviii], كما قسم القانون الصناعات الى اربع فئات:

١- صناعة النفط والغاز وسكك الحديد والكهرباء والصخر الزيتي
٢- الصناعات الكبيرة والمناجم التي جمع اصحابها ثروة كبيرة من خلال علاقات غير مشروعة مع النظام السابق والاستخدام غير القانوني للمنشأت وانتهاك الحقوق العامة اذ تولت الحكومة ادارتها بموجب قانون المرقم (6738) الصادر في تموز 1979
٣- المصانع والمؤسسات التي حصلت على قروض كبيرة للبناء والتنمية من البنوك
٤- المصانع والمنشآت الانتاجية التابعة للقطاع الخاص والتي تتمتع بوضع مالي واقتصادي جيد التي تعترف بملكيتها الحكومة والمحمية قانونيا من قبلها بشرط ان تطالب الحكومة بالضمانات التي يمتلكها مديرو المؤسسات مقابل القروض المصرفية والودائع السارية[lxix] .

كما انشأت الحكومة اربع وزارات للأشراف على مختلف الصناعات منها وزارة صناعة الاغذية والمنسوجات ووزارة الصناعة الثقيلة ووزارة المناجم والمعادن ووزارة البترول ,اذ اخذت هذه الوزارات على عاتقها اعداد لائحة تنفيذية للقانون المذكور بالتعاون مع منظمة البرامج والميزانية ووافق عليها المجلس الثوري في 25 تموز 1979[lxx] , ولمواجهة ظروف الحرب والحصار الاقتصادي شكلت الحكومة الايرانية جمعية اطلق عليها (الجمعية التعاونية للتعبئة الاقتصادية للبلاد) تديره كل من وزارة الصناعة والنفط والمناجم ومحافظ البنك المركزي برئاسة رئيس الوزراء[lxxi]ومهمته اصدار القرارات اللازمة وفقا للظروف الاقتصادية الخاصة بالدولة ومن انجازاتها اصدار العديد من المنشورات وسلع غذائية للايرانيين كمؤنة حرب مثل الحليب المجفف والكيروسين والجبن والقماش والوعاء الفولاذي والمايونيز وشبكات مصابيح النحل واتخذت من المساجد مقرا لها لاداء مهامها , يعكس انشاء هذه المراكز الاهتمام الحكومي باحتياجات السكان ابان الحرب الا انها تحولت فيما بعد مؤسسة احتكارية للوساطة في التجارة الخارجية[lxxii].

كما اكدت المادة (43) من الدستور الايراني على التكامل الفني الصناعي وتطوير القدرات الفنية للإنسان واقحامها في التخطيط الاقتصادي وعدم تشجيع الاستثمارات الاجنبية والاعتماد على القطاع العام الذي تمتلكه الدولة في تسيير الامور

الاقتصادية[lxxiii], وتقليص دور القطاع الخاص فقد قدرت عدد وحدات القطاع الخاص التي تم نقلها الى الحكومة بعد الثورة (700) وحدة و(982) ورشة عمل (33,9%) من هذه الورش تدار من قبل الهيئة الوطنية للصناعة و(20%) لمؤسسة المستضعفين و(3%) لمؤسسة الشهيد و(2,8%) لبنك الصناعة والمعادن و(1,6%) لوزارة الزراعة و(3,6%) لوزارة الصناعات الثقيلة[lxxiv].

الغت الحكومة العديد من المشروعات الضخمة الوثيقة الارتباط بالشاه في بداية الثورة والتي كان يراها الخميني غير ضرورية اقتصاديا او يشوبها الفساد مثل مشروع الطاقة النووية ومشاريع تطوير احتياطي النفط والغاز ، وركز في تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الضرورية [lxxv], كما وجهت الحكومة اهتمامها بالعمال بسبب استمرار اضراباتهم بعد الثورة جراء عدم دفع اجورهم والدعوة للعودة الى العمل ، وعدتهم الحكومة ضد الثورة لان رحيل الشاه ابطل اي تبرير للاضرابات[lxxvi] لذلك وضعت قوانين لم تشرع فيها الاضرابات العمالية والنقابات الحرة ولكنها اعطت للعمال امتيازات منها تحديد ساعات العمل ب(6) ساعات يوميا ، ورفع الاجور وتحديد اجازة (12) يوم سنويا , وسمح لهم بتأسيس منظمة (بيت العمل) للدفاع عن حقوق العمال التي اطلقت صحيفة خاصة اطلق عليها (العمل والعمال) وقد حددت المنظمة عدة ايام من شهر ايار اوقاتا للتجمعات العمالية ترفع شعارات لإنصاف طبقة العمال[lxxvii].

وعملت الحكومة الايرانية على احياء بعض المشاريع الصناعية التي توقفت نتيجة الثورة لأنها تخلق فرص عمل منها مشروع الشركة الايرانية اليابانية للبتروكيمياويات ومشروع توسيع ميناء بندر عباس ومعمل تكرير اصفهان ومحطة توليد الطاقة في نيكا بقوة (1760) ميغاواط ومشروع طرق بلوخستان والاهواز ومشروع الحديد الاسفنجي بطاقة (2,5) طن سنويا , ومحطة توليد الطاقة بقوة (1260) ميغاواط , ومشروع منجم وتصنيع النحاس في سارتشش, لذلك نلاحظ ارتفاع في انتاج العديد من المعادن والاجهزة فقد بلغت عدد الوحدات الصناعية (11) الف وحدة يزيد عدد عمالها عن (10) افراد منها (16%) في مجال صناعة المواد الغذائية و(15,7%) في مجال صناعة النسيج والملابس الجاهزة والجلود , و(17,1%) في مجال المعدات المعدنية والآلات ، وبلغ عدد العمال في الورش التي تستخدم (10) افراد مليون و(500) الف عامل ومع تشجيع الحكومة للاستثمار الصناعي تم انشاء (8800) مشروع فخلق بذلك (227) الف فرصة عمل من جهة وزاد انتاج المواد بكافة انواعه من جهة اخرى[lxxviii].

واجهت الصناعات مشاكل عدة ادت الى انخفاض نسبة مساهمتها في الانتاج بسبب قلة الاستثمار فيها منها صناعة التعبئة والتغليف المنتجات الزراعية التي انخفضت مساهمتها في التجارة الخارجية مقارنة بالدول الأخرى , كما تعرضت صناعة الادوية لمشاكل بسبب تأميمها من قبل الحكومة وغياب الاستثمار الاجنبي والخبرة فقد كانت بيد الشركات الاجنبية قبل الثورة ومعتمدة بشكل كبير على الادوية المستوردة مما ادى الى نقص الادوية الحيوية وانتشار البدائل الرديئة على ايدي قطاع خاص غير منظم وهكذا ادت عملية المصادرة وهجرة الخبرة الى افقار الاقتصاد وضياع فرصة المساهمة في انعاش الاقتصاد[lxxix].

سادسا: القطاع التجاري وسياسة الحماية التجارية

اعتمدت ايران على سياسة الحماية التجارية منذ عام 1979 وفرضت الدولة سيطرتها على قطاع التجارة الخارجية بموجب المادة (44) من دستور الجمهورية ايران الإسلامية لعام 1980 من خلال عدة اجراءات منها منع استيراد بعض السلع وتقليل الاستيراد من السلع الاخرى باستخدام نظام الحصص والتعريفة الجمركية ومنح اجازات الاستيراد وفرض رقابة شديدة على توزيع الاستيرادات عن طريق تشكيل المراكز الوطنية لتهيئة وتوزيع السلع من قبل وزارة التجارة ومنع تهريب العملة الاجنبية الى الخارج والغاء الاستيرادات غير الضرورية والغاء دور الوسطاء وتقليل التكاليف[lxxx] الا ان الحكومة واجهت موجة من الاحتجاجات قادها تجار البازار الذي كان يهيمن على ثلثي التجارة الداخلية و(30) من الاستيرادات و(15) من الائتمان المقدم للقطاع الخاص ونسبة من الصادرات مما دفع الحكومة الى التدخل لصالح تجار البازار لضمان حقوقهم[lxxxi].

استمرت الحكومة الايرانية في اتباع سياسة الحماية التجارية عن طريق فرض عدة قيود ساهمت في تعزيز هذه السياسة منها فرض رسوم بنسبة (10%) من قيمة البضائع على السفن التي تدخل الموانئ الايرانية [lxxxii], صعوبة الحصول على اجازة استيراد نتيجة لاجراءاتها الادارية المعقدة , ووضع قيود كمية على التجارة من خلال وضع حدود عليا للعملات الاجنبية التي بالإمكان الحصول عليها من البنك المركزي الايراني وغيرها من القيود[lxxxiii], مما انعكس ذلك على قلة الواردات التي تألفت من (الاغذية , الحيوانات الحية , التبغ , الادوية , المكائن والمعدات , والحديد والصلب) اذ بلغت (12246) مليون دولار عام 1980[lxxxiv].

سابعا: المشاكل التي واجهت الاقتصاد الايراني

1-التضخم : بدأ التضخم في ايران منذ سبعينات القرن العشرين جراء تزايد الدخول النقدية للمواطن والدولة نتيجة لارتفاع اسعار النفط مما ادى الى ارتفاع معدلات التضخم الى (13,7%) كمتوسط سنوي للاعوام (1975-1978) صاحب ذلك زيادة الاستيرادات الخارجية التي افقدت الصناعة الوطنية القدرة على التنافس مع السلع المستوردة, فحاولت الدولة الحفاظ على ثبوت سعر الصرف الريال الايراني مقابل الدولار الامريكي وبواقع (70) ريال للدولار الواحد فأدى ذلك الى ان تصبح السلع المستوردة من الخارج ارخص ثمنا من مثيلاتها من السلع المنتجة فشجع ذلك على زيادة استهلاك الفرد وزيادة الطلب على السلع المستوردة فساهم هذا الامر في زيادة معدلات التضخم بنسبة (30%) عام 1978 واستمر ارتفاع معدلات التضخم حتى بعد الثورة الإسلامية عام 1979[lxxxv] .

ادت هذه الاوضاع الى تدهور المستوى المعيشي للسكان واستمرار الارتفاع في الاسعار وانخفاض في الاجور رافقه ارتفاع في البطالة نتيجة لتقليص الإنتاج ، وهذا يفسر ارتفاع البطالة بنسبة (8%) كما ان اعتماد اقتصاد ايران بشكل اساسي على استيراد المواد الغذائية ومستلزمات الانتاج مما قلص من امكانية انشاء مشاريع اخرى انتاجية وتشغيل اليد العاملة مما ساهم في زيادة البطالة بشكل كبير[lxxxvi].

2- البطالة : ومن المشكلات الاخرى التي يعاني منها المجتمع الايراني مشكلة البطالة ويعزى سببها الى النمو البطيء للاقتصاد وارتفاع معدل النمو السكاني وقلة فرص العمل التي يخلقها الاقتصاد والاختلال في سوق العمل الناجم عن وجود الاقتصاد في حالة دون مستوى الاستخدام الكامل لقوة العمل[lxxxvii] , فقد بلغت معدلات البطالة (11,6%) 1980 [lxxxviii] .

كما ان للبطالة مردودات السلبية منها انخفاض معدلات النمو في الاقتصاد بصورة عامة فقد بلغت معدلات النمو في القطاع الصناعي بنسبة (6,2-%) , وفي القطاع الخدمي بلغ انخفاض النمو فيه (5,6-%) وفي قطاع العمل بلغت (4,2-%) لكن يقابلها ارتفاع في نمو انتاج القطاع الزراعي بنسبة (3,8%) ويعزى سبب الانخفاض في الاقتصاد ككل الى ضعف الموارد البشرية كما ونوعا بما لا يتلائم مع متطلبات سوق العمل والتوسع في القطاع العام الذي بدوره ادى الى تزايد التقسيمات الادارية وتفشي حالة من الفوضى الادارية [lxxxix].

على الرغم من محاولات الخميني حال وصوله الى السلطة 1979 تخفيض الانفاق الدفاعي بنسبة ما يقارب (60%) من ميزانية الدولة الاجمالية وتقليص مشاريع البنية التحتية البارزة للشاه بشكل كبيراذ اطلق برنامجا بعيد المدى لإصلاح الاراضي واستيعابا للقدرة الانتاجية للبلاد تحت سيطرة الدولة الا ان ذلك لم يمنع من زيادة البطالة وزيادة الانكماش المالي المفاجئ فادى الاثر التراكمي لهذه التحركات المبكرة الى تفاقم الازمة الاقتصادية في البلاد[xc].

3- الفقر : سعت الحكومة الايرانية للقضاء على الفقر نسبيا على الرغم من ظروف الحرب من خلال تطبيق برامج عديدة لمكافحة الفقر منها رفع معدلات نمو الناتج المحلي واعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة لرفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ، فعمدت الى الاصلاحات الزراعية وتقسيم المساحات الشاسعة من الاراضي بين المزارعين الصغار بعد ان كانت مملوكة من قبل الاقطاعيين الكبار[xci], واجراء تغيرات في ضريبة الدخل وتأميم المصانع الكبيرة والصغيرة التابعة للقطاع الخاص ووضعتها تحت تصرف الدولة اي انها وسعت من القطاع العام اذ قامت بتأميم (28) مصرفا كانت تمتلك (43,9%)

من اموال جميع المصارف , ووزعت الاراضي السكنية بأسعار رمزية الى الفقراء والمهاجرين من الريف الى المدينة اذ سيطرت الدولة على (800) الف هكتار من الاراضي الزراعية وقسمتها بين المزارعين وانشأت مؤسسات خيرية هدفها تقديم الخدمات للفقراء كمؤسسة الجهاد للبناء ومؤسسة الثورة الاسلامية للسكن التعاوني , كما قدمت الدولة العديد من الخدمات كالتعليم والصحة والبريد والنقل واعتمدت بشكل كبير على تقديم الاعانات وشملت الكثير من السلع والخدمات على الرغم من هذه الاجراءات الا انها لم تساهم كثيرا في مكافحة الفقر سيما بعد انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي من (22,5%) عام 1978الى (9,6%) عام 1980[xcii].

4- الديون الخارجية : عانت ايران من الديون الخارجية سيما في سبعينات القرن العشرين جراء القروض التي استدانتها ايران من الولايات المتحدة الامريكية والتي بلغت (8,2) مليار دولار 1977 نتيجة الازمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد , وبعد قيام ثورة الاسلامية 1979 انتهجت ايران سياسة حذرة ازاء الديون الخارجية الا عند الضرورة واتبعت سياسة الاكتفاء الذاتي في تطوير اقتصادها بعيدا عن المديونية الخارجية والاستثمارات الاجنبية لكنها اضطرت الى القروض الاجنبية جراء انخفاض الايرادات النفطية ,اذ استدانت (4500) دولار 1980 ، ويعد هذا مؤشرا خطيرا لعدة اسباب منها ارتفاع اسعار الفائدة لهذه الديون وعدم وجود فترة سماح لهذه الديون ويشترط ان تسدد مبلغ الدين خلال سنة واحدة[xciii] ,

ويمكن قياس درجة المديونية الخارجية من خلال مؤشرين الاول مؤشر خدمة الدين الى اجمالي الناتج المحلي والذي يوضح قدرة وامكانية البلد المدين على تسديد ديونه، ويعكس هذا المؤشر التسرب في الناتج المحلي الاجمالي والذي من خلاله يتم تسديد القسط السنوي لأصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه, ودفعت ايران سعر الفائدة بنسبة (6,2%) خلال السبعينات من القرن العشرين، وهذا يعني انخفاض ما يقتطع من الصادرات لدفع مبالغ خدمة الدين[xciv].

الهوامش

[i] – روح الله الموسوي الخميني (1912–1989) :هو ابن مصطفى بن احمد الموسوي احد رجال الدين في ايران , ولد في بلدة صغيرة تدعى (خمين) , تربى مع اخيه الاكبر فحفظ القران وتعلم تعاليم ومبادئ المذهب الشيعي , غادر الى اراك لدراسة القانون الاسلامي , عارض التدخل الاجنبي في البلاد ابان عهد رضا شاه بهلوي ووقف ضد احتلال القوات البريطانية والروسية في ايران عام 1941 , وفي عهد الشاه محمد رضا لم يرض على تغلغل المصالح الامريكية في ايران التي جعلت من الشاه حامي لمصالح الامريكية في المنطقة وفي عام 1963 وقف بشدة ضد مبادئ الثورة البيضاء التي تهدف الى تحرر المرأة ونشر العلمانية التي لا تمت للدين الاسلامي أي صلة ما ادى الى سجنه ثم نفي الى خارج ايران عام 1964 فغادر الى تركيا ثم الى العراق واستقر في مدينة النجف الاشرف مقر الحوزة العلمية حتى عام 1978 ثم غادر العراق واستقر في فرنسا التي بقي فيها حتى قيام الثورة الايرانية وعاد الى ايران في الاول من شباط 1979 واعلن قيام الجمهورية الاسلامية في ايران , في عهده اندلعت الحرب مع العراق في ايلول عام 1980 , استمرت ثمان سنوات حتى عام 1988 وبعد سنة من هذا العام توفي الخميني عام 1989 :ينظر : صفاء محمد عبد ساجت , العلاقات الايرانية الاماراتية (1971–1997) , اطروحة دكتوراه , كلية الاداب , جامعة البصرة , 2018 , ص164 : احمد مهابة , ايران بين التاج والعمامة , دار الحرية , 1989 , ص219 : ممدوح عبد المنعم , ايران ...لماذا؟ نوم الذئاب , د.م , د.ت , ص31–32

[ii] – كروه مهندسى خرد , داستان توسعه در ايران , انتشارات لوح فكر , تهران ,1399 ش, ص27

[iii] – مجموعة مؤلفين , ايران والعرب , المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات , بيروت , 2012 , ص165: جان فورن , تاريخ تحولات اجتماعى ايرام از صفوية تا سالهاى بس از انقلاب اسلامى , ترجمة احمد تدين , مؤسسة خدمات فرهنكى رسا , تهران , 1389 ش, ص 530

[iv] – وليد عبد الناصر , ايران دراسة في الثورة والدولة, دار الشروق , القاهرة , 1997 , ص57: كروه علمىموسسه اموزش عالى ازاد جتر دانش , قانون اساسى جمهورى اسلامى ايران , انتشارات جتر دانش , تهران , 1392ش, ص30

[v] –جواد كاظم حميد , التنمية الاقتصادية في الرؤى الاسلامية مع اشارة الى تجربة الجمهورية الاسلامية في ايران , مجلة دراسات ايرانية , العدد (10–11) ، جامعة البصرة , ص109

[vi] – تييري كوفيل , المصدر السابق , ص172 .

[vii] – محمد باقر الصدر (1935–1980) : هو مفكر وفيلسوف اسلامي عراقي ومرجع ديني , ولد في مدينة الكاظمية المقدسة ، وكان والده العلامة السيد حيدر الصدر الذي كان ذا منزلة كبيرة بين العلماء , بعد وفاة والده تربى في كنف والدته بنت اية الله الشيخ عبد الحسين ال ياسين وهو من علماء الشيعة البارزين , تعلم القراءة والكتابة في مدارس منتدى النشر الابتدائية في الكاظمية وكان موضع اعجاب الاساتذة لشدة ذكائه ونبوغه , بدأ بدراسة المنطق وهو في سن الحادية عشر وكتب رسالة في المنطق , بعدها انتقل الى مدينة النجف الاشرف لإكمال دراسته الفقهية وتتلمذ على يد الشيخ محمد رضا ال ياسين واية الله العظمى السيد ابو القاسم الخوئي , بدأ في القاء دروسه وهو لم يتجاوز خمس وعشرون عاما ، ومن ابرز طلابه السيد اية الله كاظم الحائري ومحمود الهاشمي الشاهرودي

والسيد محمد باقر الحكيم , كان من المعارضين لنظام صدام حسين وافتى بحرمة الانتماء لحزب البعث واسس حزب سياسي اسلامي وهو حزب الدعوة الاسلامية لمناهضة حزب البعث كما ايد الثورة الاسلامية في ايران1979 ووقف الى جانب الجمهورية الاسلامية الايرانية في حربها مع العراق (1980-1988) مما ادى الى اعدامه في 9نيسان 1980 مع اخته بنت الهدى بالرصاص , له عدة مؤلفات منها اقتصادنا , فلسفتنا , لمحة فقهية تمهيدية عن مشروع دستور الجمهورية الاسلامية في ايران , دروس في علم الاصول , غاية الفكر في علم الاصول , الاسس المنطقية للاستقراء , بحث حول المهدي , البنك اللاربوي في الاسلام , صورة عن اقتصاد المجتمع الاسلامي وغيرها من المؤلفات , ينظر : http://alsadrain.com/sader1/index.htm

[viii] – جواد كاظم حميد , المصدر السابق , ص110 .

[ix] – المصدر نفسه , ص106 .

[x] – المصدر نفسه , ص106 .

[xi] – المصدر نفسه , ص106 : ميثم موسائي , اهداف النظام الاقتصادي من منظار الخميني , منشورات مؤسسة تنظيم ونشر اثار الامام الخميني ، د.م , 2018 , ص13 .

[xii] – تييري كوفيل , المصدر السابق , ص173 .

[xiii] –جواد كاظم حميد , المصدر السابق. ص111 .

[xiv] – محمد شفيعى فر , انقلاب اسلامي ماهيت زمينه ها وبيامدها , دفتر نشر معارف , قم , 1391ش, ص 207 .

[xv] – منوجهر محمدى , انقلاب اسلامى زمينه ها وبيامدها , دفتر نشر معارف , تهران , 1398ش ، ص188 .

[xvi] – ناصر كاتوزيان , كامى به سوى عدالت , انتشارات دانشكاه تهران ,1378 ش,ص534-535 :مهدى ابراهيمى , ريشه هاى فرهنكى انقلاب اسلامي , انتشارات تهذيب , قم , 1378 ش, ص106 .

[xvii] – الحرس الثوري الايراني (سباه باسداران انقلاب اسلامي) : هو احد اركان القوة العسكرية للجمهورية الاسلامية الايرانية اسسه الخميني في 6 ايار 1979 على اساس عقائدي ويمثل الخميني قائدا روحيا للحرس في الدستور الايراني وعين علي دانش قائدا للحرس الثوري , وفي نفس الوقت القائد العام للقوات المسلحة الايرانية مهمته حماية النظام في الداخل وقمع الحركات المعارضة ومنع التدخل الاجنبي والانقلابات العسكرية وحماية الحدود ودعم حركات التحرر في العالم وضرب الانفصاليين , يتكون الحرس الثوري من قرابة (125) الف جندي وينتظم هيكلية هذا القوة بقانون ينسق اوضاعه مع القوات المسلحة , وتتكون هذه القوات من عدة أصناف منها, القوات البحرية والبرية والجوية ومنظمة الاستخبارات وتشكيلات ممثلية ولي الفقيه والممثلية مستقلة تماماً عن هيكلية قيادة القوات وتخضع مباشرة للمرشد ينظر : ثائر صاحب شندل الحسني , الموقف الدولي من الحرب العراقية الايرانية (1980-1988) , رسالة ماجستير , كلية التربية للبنات, جامعة الكوفة , 2014, ص78 : ذيبان الشمري , ايران بين طغيان الشاه ودموية الخميني , ص135 : احمد فليح حسين الجبوري, إيران في عهد الامام الخميني دراسة في السياسة الداخلية (25شباط 1980-22 حزيران 1981) ، رسالة ماجستير , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة بابل ، ص146-147.

[xviii] –اسد الله افشار ,از جهاد اقتصادي تا اقتصاد مقاومة , سفير اردهال , تهران ,1993 , ص235 : تيري كوفيل , المصدر السابق , ص173 .

[xix] – اواليلى بساران , الثورة الاسلامية والاقتصاد (صراع النخب حول الاستقلال الاقتصادي الايراني) , ترجمة مجدي صبحي , دار التنوير للطباعة والنشر , بيروت , 2012 , ص75 .

[xx] – اروند ابراهيميان , تاريخ ايران الحديثة , ترجمة مجدي صبحي , المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب , الكويت , 2014 , ص228–229 : محمد رحمان زاده هروى , المصدر السابق , ص39

[xxi] – اواليلى بساران , المصدر السابق , 78

[xxii] – محسن ملك افضلى اردكانى , مختصر حقوق اساسى واشنايى با قانون اساسى جمهوري اسلامى ايران , دفتر نشر معارف , قم , 1391 ش , ص65

[xxiii]–مهدي بازركان : ولد عام 1905 من عائلة تعمل في البازار , درس العلوم الهندسية , وتولى عام 1952 رئاسة اللجنة التنفيذية لتأميم النفط في عهد حكومة مصدق , وي عام 1960 قام بتشكيل حركة تحرير ايران بالعاون مع محمد الطالقاني وحسن نزيه ويد الله سحابي , اعتقل بعد احداث 15 حزيران 1963 بتهمة انتمائه لحركة تحرير ايران المحظورة , وبعد سقوط النظام الملكي تولى رئاسة الوزراء في 13شباط 1979 بتكليف من الخميني الا انها جوبهت بتعنت من رجال الدين مما جمد نشاطها واصبحت واجهة للحكم فقط , قدم استقالته في 15 تشرين الثاني 1979 بسبب مهاجمة السفارة الامريكية في طهران واحتجاز الدبلوماسيين الامريكيين كرهائن , واكتفى بعضوية مجلس الشورى توفي عام 1996 ,ينظر : احمد الموصللي موسوعة الحركات الاسلامية في الوطن العربي وايران وتركيا , ط1 , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت 2004 , ص172 : قحطان احمد فرهود , العلاقات الكويتية الايرانية (1961–1990) دراسة تاريخية ,بحث منشور في مجلة كلية التربية , جامعة ديالى , ص14 : قصي محمود راضي , السياسة الايرانية اتجاه مصر(1970–1989) , اطروحة دكتوراه , كلية التربية للعلوم الانسانية (ابن رشد) , جامعة بغداد , 2017 , ص223

[1-] Suzanne Maloney,Iran s political Economy Singe The Revolution ,Cambridge E S University Press, Washington , 2015 ,146

[xxv]– مجسن مدير شانه جى , سياست خارجى ايران 01384–1357) , نشر ناه معاصر , تهران , 1392 ش, ص 49

[xxvi] – اروند ابراهيميان , المصدر السابق , ص229 :قاسم فرح اللهى , انقلاب اسلامى ايران وجالش هاي اقتصادى وسياسى وفرهنكى, اموزش وسنجش , تهران , 1388ش ، ص184

[xxvii] – محمود طلوعى , تاريخ برماجرى اى روابط ايران امريكا , نشر علم , تهران ,1384 ش,ص510

Charles Issawi, The Economic History of Iran University of Chicago Press ,Chicago ,1972,p12 6 .

[xxix] – مير حسين موسوي (1942–) : سياسي ايراني ولد في مدينة خامنه قرب تبريز عاصمة اقليم اذربيجان في شمال شرق ايران , وتخرج من كلية الهندسة المعمارية من جامعة طهران عام 1970 , وبدأ حياته السياسية اثناء دراسته الجامعية حيث انضم الى الحركة الطلابية المناهضة للشاه , وبعد تخرجه اسس حركة الايرانيين الاسلامية

لدعم الثورة الاسلامية , وعين بعد نجاحه الثورة وزيرا في حكومة بازركان 1979, ثم تولى بعدها منصب رئاسة مجلس الوزراء , واستمر في منصبه حتى الغي هذا المنصب بموجب دستور عام 1989 , وتابع عمله بعد ذلك استاذا جامعيا , ينظر: ثائر صاحب شندل الحسني ، الموقف الدولي من الحرب العراقية الايرانية (1980–1988) , ص107: مدوح عبد المنعم , المصدر السابق, ص46–47

[xxx] – ابو الحسن بني الصدر: ولد ابو الحسن بني صدر في مدينة همدان اذار 1932 ودرس في مدارسها انتقل بعدها الى طهران للدراسة الجامعية اذ حصل على شهاة ليسانس في العلوم الاجتماعية , ثم ليسانس في الحقوق والاقتصاد وتابع بعد ذلك دراسته في فرنسا عام 1962 وحصل على الدكتوراه في الاقتصاد والعلوم السياسية من السوربون , بدا ابو الحسن نشاطه السياسي منذ ان كان طالبا في جامعة طهران , وفي فرنسا اصدر جريدة باللغة الفارسية اسمها ايران الحرة (ايران ازاد) تنقل اوضاع ايران الداخلية وتنتقد سياسة الشاه تعرف على الخميني في باريس وبعد نجاح الثورة الاسلامية عاد الى طهران وتدرج في المناصب اذ اصبح وزيرا للاقتصاد بعد ذلك انتخب رئيسا للجمهورية في انتخابات عام 1980 لانه كان موضع قبول لدى الخميني وبقية رجال الدين وفي فترة حكمه اندلعت الحرب العراقية الايرانية (1980–1988) فكان عليه مواجهة هذه الحرب وتكاليفها لم يستمر طويلا في منصبه اذ سرعان ما نشبت خلافات بينه وبين رجال الدين في صلاحية الحكم وادارة الحرب فادى الى استقالته عام 1981 , ينظر : محمد وصفي ابو مغلي , دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة , مطبعة جامعة البصرة , البصرة ,ص30–32 : احمد فليح حسين الجبوري , إيران في عهد الإمام الخميني دراسة في السياسة الداخلية(25شباط 1980–22 حزيران 1981) , رسالة ماجستير , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة بابل , 2015 , ص22 : احمد عبد الستار كاطع , العلاقات الايرانية العمانية (1970–1989) , اطروحة دكتوراه , كلية الاداب , جامعة البصرة , 2018 , ص97

[xxxi] – احمد شمس الدين ليلة , دراسة في نهضة اقتصاد الايرانية دراسة المسببات الهيكلية للاخفاق , منشورات المعهد الدولي للدراسات الانسانية , الرياض , 2020 , ص17 : تييري كوفيل , المصدر السابق , ص190

[xxxii]– علي خامنئي : هو زعيم ديني وسياسي , ولد في مدينة مشهد المقدسة في 15 تموز 1939 انحدر من عائلة دينية وطنية والده اية الله الحاج السيد جواد من ابرز علماء الدين في مشهد , بدأ دراسته الاولى في (مكتب خانه) لدراسة القرأن الكريم ثم التحق بمدرسة (دار تعليم الديانات) الابتدائية واخذ يتنقل في دراسته في المدارس الدينية في مشهد وقم والنجف , درس الفقه على يد المرجع الديني اية الله العظمى الميلاني في مدينة مشهد المقدسة , وفي عام 1957 قصد النجف الاشرف ليتلقى دروس البحث الخارج على يد السيد محسن الحكيم والسيد محمود الشاهرودي والسيد يحي اليزدي وغيرهم , عاد بعد ذلك الى مشهد المقدسة , ثم عاد ودرس الحوزة العلمية في مدينة قم المقدسة , انخرط في النشاط السياسي منذ عام 1964 مع الحركة الثورية الاسلامية الايرانية , بعد نجاح الثورة الاسلامية تولى عدة مناصب منها عضو مجلس قيادة الثورة وعضو مجلس استقبال الخميني , وممثل الامام الخميني في مجلس الثورة في وزارة الدفاع وقائد الحرس الثوري , وعضو في الدورة الاولى للمجلس الاستشاري الاسلامي , ومستشار الامام الخميني في المجلس الاعلى للدفاع , ورئيس للجمهورية الايرانية الاسلامية لفترتين (1981–1989) بعد وفاة الخميني انتخبه مجلس الثورة بالاجماع لتولي منصب مرشح الثورة الاسلامية , ونجح خامنئي في الحفاظ على روح

الثورة على نهج سلفه الخميني ينظر : صفاء محمد عبد ساجت , العلاقات الايرانية الاماراتية (1971-1997) , ص188 : ثائر صاحب شندل الحسني, المصدر السابق , ص106 : احمد فليح حسين , ايران في عهد الامام الخميني (دراسة في السياسة الداخلية (25 شباط 1979-22 حزيران 1981) , ص30 : ممدوح عبد المنعم , ايران ...لماذا؟ نوم الذئاب , ص36-37 : احمد عبد الستار كاطع , المصدر السابق , ص116

1- Jahangir Amuzegar , Iran's Economy under the Islamic Republic, I. B. Tauris,londn,p101

[xxxiv] - اواليلى بساران , المصدر السابق , ص70

2- Charles Issawi,op.cit ,p122

[xxxvi] – احمد مهابة , المصدر السابق , ص519 :اندرو ويتلي , ترجمة امين سلام , مدخل جمهورية ايران الاسلامية الى سياسة اقتصادية , منشورات مركز دراسات الخليج العربي , سلسلة ايران والخليج العربي (18) , جامعة البصرة , 1983 , ص 78

[xxxvii] –غلام رضا لطفى , دلايل خروج سمايه از ايران به امارات عربى متحده تأثير ان بر اقتصاد جمهورى اسلامى ايران , بايان نامه براى اخذ درجه كارشناسى ارشد در رشته مطالعات منطقه اى , مركز تحصيلات تكميلى دانشكده علوم سياسى , دانشكاه ازاد اسلامى , تهران , 1384 ش, ص 138 ؛ تييري كوفيل , المصدر السابق , ص325

38-Ali Rahnema and Farhad Nomani, The Secular Miracle: Religion, Politic s, and Economic Policy in Iran, Zed Books,London,p240

[xxxix] – كروه مهندسى خرد , منبع قبلى , ص30

xl – موسى غنى نزاد, اقتصاد ودولت در ايران ,انتشارات دنياى اقتصاد, تهران 1395ش, ص65.

[xli] – كروه مهندسى خرد , منبع قبلى , ص30

[xlii] – مسعود نيلى وهمكاران , اقتصاد ايران جكونكى كذر از ابر جالش ها , جلد اول , مؤسسة عالى اموزش وبزوهش مديريت وبرنامه ريزى , تهران , 1397 ش, ص 39 .

[xliii] – ادارة البحوث والدراسات , القوى الداخلية في المجتمع الايراني القوى الاقتصادية , المعهد المصري للدراسات والسياسية الاستراتيجية ، القاهرة , 2015 , ص14 .

44- Charles Issawi,op.cit,p159 .

[xlv] – طارق رضوان , ايران الوجه الاخر (النزاعات الداخلية وجيرانها) ، ج 2 , ص57

[xlvi] – محمد رحمان زاده هروى , نكاهى به اقتصاد سياسي ايران از دهه 1340-1395 ش, نشر اختران , تهران , 1396 ش, ص32

[xlvii] –امال السبكي , تاريخ ايران السياسي بين ثورتين (1906-1979) , المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب الكويت , د.ت , ص238

[xlviii] – تييري كوفيل , المصدر السابق , ص175 -179

[xlix] - مجلس الثورة الإسلامي : بعد عودة آية الله الخميني إلى إيران قادماً من فرنسا في العام1979،إعلن تشكيل مجلس الثورة الإسلامي لسد الفراغ الذي تركته مغادرة الشاه محمد رضا، وأصبح المجلس المؤسسة الأقوى التي

حكمت إيران،والمسؤول عن أنشطة المؤسسات التي أنشأت حديثاً،مثل الحرس الثوري والمحاكم الثورية،وقد تكون المجلس من خمس عشر عضواً وهم محمود طالقاني,ومرتضى مطهري,وهاشمي رفسنجاني,ومحمد حسين بهشتي,ومهدي كنى,وموسوي اردبيلي,ومحمد جواد باهنر,وعلي خامنئي,وتيمسار مسعودي,ويد الله سحابي,وعباس شيباني,وأبي الحسن بني صدر,ومهندس موسوي,دكتور پيمار,وأحمد جلالي.وقد حل المجلس في عام 1980 بعد أقامة حكومة دستورية,للمزيد من التفاصيل:احمد فليح حسين , ايران في عهد الخميني , ص12

3- Charles Issawi,op.cit,p148

[i] – طارق رضوان , المصدر السابق, ص57 .

[ii]– المصدر نفسه , ص60 .

[iii] – طارق رضوان , ايران (الشعب والدولة) تاريخ من الغموض , ج1, ص240 .

[iv] – ادارة البحوث والدراسات , المصدر السابق , ص17 – ص18 .

[v] – اروند ابراهيميان , المصدر السابق , ص242 .

[vi] –حسين علي عويش , العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجمهورية الاسلامية الايرانية, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة ذي قار , العدد 22 , 2016 , ص3 .

[vii] – جواد كاظم حميد المصدر السابق, ص107 .

[viii] – مهدي فليح ناصر الصافي , ايران دراسة في الجغرافية السياسية ,رسالة ماجستير, كلية اداب جغرافية , جامعة البصرة ,2000 , ص119 : جمال مظلوم وممدوح حامد عطية , المصدر السابق , ص64

[ix] – تييري كوفيل , المصدر السابق, ص314 : احمدى امويى , منبع قبلى , ص186

[x] – اروند ابراهيميان , المصدر السابق, ص243 .

[xi] – مسعود نيلى وهمكاران , منبع قبلى , ص 38 .

[xii] – رضا زنده كل ومصطفى افشارى , مجموعة قوانين ومقرات اراضى واملاك ومنابع طبيعي , انتشارات جتر دانش ,1394 ش, ص 48 .

[xiii] – موسى غنى نزاد , اقتصاد ودولت در ايران , ص347 .

[xiv] – حميد ابريشمى , اقتصاد ايران , شركت انتشارات علمى وفرهنكى , تهران , 1393 ش, ص25 .

[xv] – خاك كوهر كرانبها ., مجله جيهان سال ,جلد اول , انتشار مرجع انقلاب , تهران , 1364 ش, ص34 .

[xvi] – احمدى امويى , منبع قبلى , ص 217 : محمد رحمان زاده هروى , نكاهى به اقتصاد سياسي ايران از دهه(1340–1395) , نشر اختران , تهران , 1397 ش, ص34 .

[xvii] – مريم خليلى عراقى , بررسى تأثير سرمايه كذارى خصوصى ودولتى بر رشد صنعتى در اقتصاد ايران , بايان نامه كارشناسى ارشد رشته مديريت بازركانى , واحد علوم وتحقيقات , دانشكاه ازاد اسلامى , تهران بي تا, ص18 .

lxviii– محمد رحمان زاده هروى , منبع قبلى, ص34

lxix – موسى نزاد , منبع قبلى , ص345 : محمد رحمان زادة هروى , منبع قبلى , ص35

[xx] – محمد رحمان زادة هروى , منبع قبلى , ص35

[lxxi] – نخست وزير مهندس موسوي اقتصاد كشور جهاد امروز به طور كامل خدمت جنك است , مجله كيهان سال , جلد اول ، تهران ، بي تا, ص48 .

[lxxii] – همان منبع , ص67 .

[lxxiii] – جواد كاظم حميد , المصدر السابق, ص109

[lxxiv] – محمد رحمان زاده هروى , منبع قبلى , ص45 : فن ويك كلى , ترجمة محمد حسن راشد , انتشارات جهاد دانشكاهى , مشهد , 1371 ش, 95

[lxxv] – اندرو ويتلي , المصدر السابق , ص91 .

5- Suzanne Maloney , Op.Cit ,p159

[lxxvii] – اروند ابراهيميان , المصدر السابق , ص234 .

[lxxviii] –جواد كاظم حميد , المصدر السابق, 109 .

38- Ali Rahnema and Farhad Nomani. Op.cit , p249

[lxxx] – احمد جاسم محمد , تحليل وتقييم سياسات الاصلاح الاقتصادي في ايران , اطروحة دكتوراه ,كلية الادارة والاقتصاد , جامعة البصرة , 2006, ص9 : حسن زغير حزيم , العلاقات الاقتصادية البريطانية الايرانية ... , مجلة كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية العدد 100, المجلد 24 , 2018 ص394

[lxxxi] – نبيل جعفر عبد الرضا , اثر الصادرات في النمو الاقتصادي في ايران, ص74 : نبيل جعفر عبد الرضا , الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الايراني , رسالة ماجستير , كلية ادارة واقتصاد , جامعة البصرة , 1990 , ص6

[lxxxii] – باسخ حضرة امام به نامه اول رئيس جمهورى اسلامى ايران , مجلة جيهان سال ، تهران ، بي تا , ص 33 .

[lxxxiii] – مهدي فليح ناصر الصافي , المصدر السابق , ص95

[lxxxiv]– المصدر نفسه , ص144 : نبيل جعفرعبد الرضا , الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الايراني , ص34

[lxxxv] – محمد ابراهيم اقا بابايى وكروة مؤلفين , تورم در اقتصاد ايران , مركز بزوهشى اموزشى كوثر , تهران , 1390 , ص80

[lxxxvi] – نبيل جعفر عبد الرضا , اثر الصادرات في النمو الاقتصادي في ايران, ص105,ص107

[lxxxvii] – صادق حنتوش ناصر , السياسة الخارجية الايرانية (1979-2012) ,رسالة ماجستير , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , 2013 , ص55

[lxxxviii] – اندرو ويتلي , المصدر السابق , ص 78 .

[lxxxix] – سجاد طرهانى , تأثير هزينه‌هاى دولت بر مصرف و سرمايه‌گذارى بخش خصوصى ايران به روش خودرگرسيون برداري (VAR) پس از انقلاب اسلامى , دانشگاه پيام نور دانشكده مديريت و حسابدارى پايان نامه براي دريافت مدرک كارشناسي ارشد رشته علوم اقتصادي گروه اقتصاد , 1392 , ص8 : احمد جاسم محمد , المصدر السابق , ص54

90- Frederic L. Pryor, “The Political Economy of a Semi-Industrialized Theocracy, eds. Mario Ferrero and Ronald Wintrobe, London,2009,p249

[xci] –جواد كاظم حميد , المصدر السابق ، ص109 .

1– عطا الله صادقی , بحران بیکاری وتحقیق در علل رکود یاکم کاری کار کاههای تولیدی شهرتهران در دوران انتقالی از نظام بادشاهی به جمهوری اسلامی , بایان نامه دوره فوق لیسانس رشته مدیریت بازرکان , دانشکاه ملی ایران مجتمع علوم مالی ومالیاتی , 1359ش, ص3: احمد جاسم محمد , المصدر السابق, ص56 .

[xciii] – احمد جاسم محمد , المصدر السابق , ص61 .

[xciv] – المصدر نفسه , ص61 .